السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مع فائق الاحترام

١٠

الجمهورية العربية المتحـــــــدة

مجلـــس الـــــوزراء

محضر اجتماع مجلـــس الـــوزراء

يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦

عقد مجلس الوزراء اجتماعه فى تمام الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثـــاء الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ فى قاعة الاجتماعات بمبنى قصر القبة برياســـة السيد رئيس الجمهورية وحضور السادة نواب رئيس الجمهورية ورئيس الـــــوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

وقد اعتذر من عدم الحضور السيد المشير عبد الحكيم عامر .

وحضر الاجتمـــاع :

السيد / عبد المجيد فريد	سكرتير عام رياسة الجمهوريـــــة
السيد الدكتور عبد السلام بدوى	سكرتير عام الحكومـــــــة

السيد رئيس الـــــوزراء : فيما يختص بمراجعة الميزانية ففى خلال الفترة الماضية قام السادة الوزراء بالاشتراك مع وزارتى الخزانة والتخطيط بمراجعة الاستثمارات فى الباب الأول ، والباب الثانى ، وتم ضغط الاستثمارات على قدر الامكان ، ووصلنا الى نتائج سوف يعرضهـــا الدكتور نزيه ضيف .. واحب أن أقول انه خلال هذه الفترة فان كل وزير قام بمراجعة ميزانيـــة وزارته وضغطها وبهذا وصلنا الى نتائج طيبة ، بالرغم من اننا لم نستطع الوصول الى الدرجـــة المطلوبة من الضغط ، ولكننا استطعنا على الأقل أن تركز العمل فى مجموعة أقل من المشروعـات يمكن انجازها على أساس أن الميزانية القادمة سوف تكون اكثر وضوحا وسيمكن تحقيق نتائج أفضل .

واحب أن اشير الى أن العمل كان يتم بروح تضامنية عالية ، برغم احساسنا جميعـــا بمدى ثقل عملية الضغط على نفوسنا .

السيد الدكتور نزيه ضيـــف : كانت وزارة الخزانة قد تقدمت باقتراح فـــــى المذكرة (٥٠) الهدف منه خفض العجز المقدر بـ ٣١٦ مليون جنيه ، واقترحنا سلسلـــــة من الاجراءات لخفض هذا العجز تلخصت اساسا فى تخفيض الاستثمارات بحوالى ٢٨٠ مليون جنيه ، وزيادة المحجوز من احتياطيات الشركات ، ورفع طاقة قطاع الأعمال .. وفى أثناء المناقشـــة اثيرت عدة تساؤلات حول مدى امكانية زيادة المأخوذ من احتياطيات الشركات وامكانية زيـــــادة فائض قطاع الاعمال الذى يمول ميزانية صندوق الاستثمار ، كما اثيرت ملاحظة فى شأن ضـــــرورة تجنب التضحية بمجهود التنمية فى سبيل موازنة الميزانية الحالية ، وبناء على ذلك فقد تقـــــرر تشكيل لجنة تتولى مناقشة موقف النقد الاجنبى الذى يمكن فى ضوئه تحديد الانتاج ، وفائـــــض الاعمال ، واحتياطيات الشركات ، كما تقرر أن تناقش الاستثمارات مع الوزارات لكى نحدد أقصـــى مايمكن أن ننخفض اليه من الاستثمارات .. وقد تضمنت المذكرة (٥٠) نتيجة هذه المناقشـــة ، وهى أن العجز الذى كان يبلغ ٣١٦ مليون جنيه انخفض الى ١١٤ مليون جنيه ويدخل فيهـــا الـ ٥٠ مليون جنيه التى كانت تشكـــل حدا أقصى للاقتراض من الجهاز المصرفى ، ويدخـــــل

فيها ايضا الـ ٢٦ مليون جنيه تركيب قروض من الجهاز المصرفى ، ٢٠ مليون جنيه التى تمثل المدخرات الحقيقية فى شكل شراء سندات أو شهادات استثمار وودائع فى صندوق توفير البريد ، وفى مناقشة هذه النتيجة أمس مع السيد رئيس الوزراء انتهينا الى أن هذا الموقف سيمكن تحسينه باعتبار أن لدينا زيادة فى الايرادات عن المقدر فى هذه المذكرة تبلغ ١٧٫٤ مليون جنيه منها ٥٫٩ مليون جنيه زيادة فى الحصيلة المتوقعة من الجمارك ، ١٠٠ مليون جنيه زيادة فى الحصيلة المتوقعة من بعض الاجراءات التنظيمية المتعلقة بالانتاج وتسويق السلع التموينية ، ١٫٥ مليون جنيه زيادة فى حصيلة الارز .. نجد أيضا ضمن الموقف الذى تعرضت له المذكرة (٥٤) انه كان هناك ١٠ مليون جنيه محددة لكى يحصل عليها بنك التسليف ، ولكن تبين لنا أن هذا المبلغ استنفذه البنك فى سداد قروض الجهاز المصرفى .. وهذا يعنى اننا نحصل على هذا المبلغ بيد ، ونعيده مرة اخرى باليد الثانية .. وقد ترتب على ذلك ان اصبح العجز الواجب مواجهته عن طريق الجهاز المصرفى هو ٦٣٫٧ مليون جنيه فقط ، وليس بالقدر الوارد فى المذكرة .

وعندما نشير الى أن هناك تجاوزا قدره ٤٤ مليون جنيه عن الحد الذى حدده السيد رئيس الجمهورية فلقد كان المفروض ـ حسب المذكرة ٥٤ ـ اننا سنعتمد على الجهاز المصرفى بحوالى ٨٨ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٣٨ مليون جنيه عن الحد المحدد هنا .. اصبحنا اليوم لكى نغطى الموقف نحتاج لتجاوز القدر المحدد بـ ١٣٫٨ مليون جنيه فقط .

نلاحظ فى نفس الوقت ان التعديل الذى حدث ، تم مع تغيير رقم الاستثمار الوارد فى المذكرة (٥٠) فبدلا من انه كان ٢٨٠ مليون جنيه اصبح ٣٥٠ مليون جنيه .. وكان هذا الرقم يناظر ٣٦٨ مليون جنيه فى ميزانية الدولة من الناحية الشكلية فقط ، لان الـ ٣٥٠ مليون فى الحقيقة تناظر ٣٩٤ مليون جنيه لان ميزانية الدولة كان مدرجا بها ١٨ مليون جنيه لقطاع الصناعة على أساس أن القطاع كان قد مول هذا الرقم بقرض ، ومبلغ كدفعات مقدمه ، ولم يسدد فيها ٣ مليون جنيه التى اضفناها لقناة السويس ..

اذن فرقم الاستثمار الوارد فى المذكرة المعروضة وهو ٣٥٠ مليون جنيه يناظر فى الواقع رقم استثمار حقيقى كان موجودا قبل ذلك وهو ٣٩٤ مليون جنيه اى أن الخفض الحقيقى كان من ٣٩٤ الى ٣٥٠ مليون جنيه •

يمكننا هذا الوضع أن نواجه الحلول التى ذكرها السيد رئيس الجمهورية ، ولكن فى تجاوز قدره ٥ر١٤ مليون جنيه •

هناك بعض التساؤلات اثارها السادة الزملاء فيما يتعلق بامكانية تحقيق الخفض الذى طالبنا به فى الباب الاول والثانى باعتبار أن الباب الأول عادة مايكون صرفا حتميا لامفر منه ، ولذلك ادرجنا ٥ مليون جنيه ، لان هناك احتمال ألا تتمكن بعض الجهات من التخفيض فى البابين الأول والثانى •• وهذا المبلغ بخلاف الـ ٥ مليون جنيه التى طلبناها فى المذكرات السابقة لمواجهة الاعتمادات الاضافية التى طلبتها بعض الوزارات كالداخلية والرى •

السيد رئيس الوزراء : أود أن اضيف الى ماذكره السيد الدكتور نزيه ضيف أن هناك دراسة تجرى فى الوقت الحاضر للوصول الى وسائل اخرى لضغط الانفاق عن أعباء نتحملها يمكن ان نتخفف منها •• هناك ايضا احتمال أن نزيد الانفاق لرغبتنا فى تصحيح اوضاع الكثير من الشركات التى تعانى اليوم من الاعسار المالى •• اما بزيادة رأس المال أو بزيادة حد الائتمان لدى البنوك ، فطالما اننا قد حددنا أهدافا للشركات للعمل على تحقيقها ، فانه ينبغى أن نضع تحت تصرفها الامكانيات المالية التى تكفل لها تحقيق هذه الاهداف ويقوم الدكتور نزيه ضيف — خلال هذا الاسبوع — بحصر مديونية الجهات الحكومية لبعضها البعض بغرض تصفية هذه الديون •

ومن الطبيعى ان هذه الاجراءات لن تمنع مستقبلا من انه اذا كان هناك مشروع هام أو انه يلزم صرف مبالغ معينة ، فان ذلك يعرض على اللجنة المختصة للموافقة عليه وتنفيذه فورا .

السيد الرئيس : هل هناك أية ملاحظات ؟ .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : الواقع أن الصورة مبهجة اكثر .. ولكن يبدو لى كنظرة عابرة أن هناك عوامل تحسين اكثر ، فمن خلال مراجعتى للارقام وجدت ٩٦ مليون جنيه استثمارات ، وعلامة تقول " التسهيلات الائتمانية التى كان مقررا أن تتم خلال ١٩٦٧/٦٦ ، سوف لاتنفذ فى السنة الحالية .

معنى ذلك أن ٩٦ مليون جنيه لم تدخل فى التقدير المتعلق بالاستثمارات التى ترد أصلا من قروض وتسهيلات ائتمانية أو موارد عن دفعات مقدمه — سبق دفعها فى سنوات سابقة — وعندما حصرت هذه الاستثمارات وجدت ان قيمتها فى قطاع الاعمال ٨٨ مليون جنيه .. وان كان لهذا الرقم وجود حقيقى فانه يصل بالاحتياطيات لان تصبح ٩٦ مليون جنيه فعلا .. وهذا الرقم يدخل ضمنه ٣٨ مليون جنيه تقريبا ستأتى باعتبارها استثمارات ، ولن تسبب أى عبء مادى أو تضخمى لان الاقساط المترتبة عليها سددت فى مواعيدها ، وكذلك تم سداد الدفعات المقدمه عنها .. ولو افترضنا أن هناك دفعات مقدمه ستدفع هذا العام فلن يترتب عليها عبء تضخمى .

وانى اعتقد ان هذه النظرة صحيحة لانى قستها بمبلغ موجود فى ميزانية المصانع الحربية قدره ١٢ مليون جنيه عبارة عن بضاعة فى الطريق .

اذن لو بحثنا هذه النقطة فربما تسفر عن أن هناك ٣٨ مليون جنيه متاحة يمكن ان تكون متسعا " Margine " لمواجهة التزامات اخرى أو متابعة تنفيذ بعض المشروعات التى أوقفناها .

السيد رئيس الوزراء : ان هذا المبلغ يدخل كمورد من موارد الميزانية ، ويدخل كاستخدام أيضا .

السيد الدكتور نزيه ضيف : ان الصناعة اعطتنا تخفيضها ، وبعد أن اضفنا على هذا الـ ١٨ مليون جنيه التى كانت وارده هذا العام على أساس انها كانت مبالغ مقدمه لسنوات سابقة .. وعندما كنا فى اللجان كان يثور تساؤل حول امكانية تأجيل استخدام بعض التسهيلات المصرفية بين السنة الحالية للسنوات المقبلة باعتبار انه لايوجد داع عاجل لتنفيذ بعض المشروعات .

وقد تم هذا بناء على مناقشة مع كل جهة من الجهات ولكننى أود أن اشير انه لم يتم قسرا .

السيد رئيس الوزراء : نحن نناقش الجديد باستفاضة ، ولكن المشروعات المرتبط عليها تأتي وتدخل كمورد من موارد الميزانية وكمصروف من مصروفاتها .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : هناك ٣ر٢ مليون جنيه ، انا متاكد منها .

السيد رئيس الوزراء : ارجو ان تراجع ارقام ميزانيتك .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : ربما تعطى هذه العملية اتساعا لا بأس به .

السيد الدكتور نزيه ضيف : ان الموضوع الذى نوقش مع السيد وزير الانتاج الحربى بالنسبة لعدد من المشروعات التى رؤى الا تكون لها أولوية متقدمة فى التنفيذ خلال المرحلة الحالية .

وبناء على ذلك تم الاتفاق على امكانية التنفيذ عندما يظهر أن الموقف يستوجب البدء فى هذه المشروعات .. وتعتمد المسألة فى البداية — حتى بالنسبة للمشروعات التى تم الارتباط عليها — انه اذا كان تأجيل التنفيذ لن يترتب عليه خسارة بالنسبة لنا ، أى اننا لن ندفع غرامة ، فاننا فى هذه الحالة نستطيع الاختيار بين التنفيذ من عدمه .

السيد الرئيس : هل تشمل الـ ٩٦ مليون جنيه رقم الـ ٨٨ مليون جنيه ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : ان الـ ٩٦ مليون جنيه — الاستثمارات — بدون مبلغ التسهيلات ذلك أن للتسهيلات مبلغ اضافى يدخل فى الميزانية .. ان استثمارات الصناعة تنقسم الى ثلاثة أقسام :

١ — قسم ندفع قيمته الاجنبية بالكامل .

٢ — " ندفع عنه دفعات مقدمة .

٣ — " مدفوع عنه دفعات قيمته ١٨ مليون جنيه .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : الحقيقة انى استخرجت هذه الملاحظة من الميزانية العامة للدولة — من جميع المشروعات الاستثمارية التى تمول بقروض لجميع الشركات

الصناعيـــة .. انني لا (انتقـــد) شيئـــا ، أو أهدف الى تنفيـــــذ مشروع على حساب مشروع آخر .

السيد الرئيـــــس : ان الانتقاد مسمـــوح به .

السيد الدكتور نزيه ضيـــف : الاقتراح هو ٧٩ مليون جنيه مقابـــل ٩١ مليون جنيه .. أى أن هناك ١٢ مليون فقط ، وليس ٣٨ مليون . فالعملية متداخلة ، وقد أخذنا الجزء الأكبر منها .

السيد رئيـــس الـــوزراء : ان ذلك يساعدنا على اكتشاف وسائل لزيـــادة الصـــرف .

السيد الرئيـــــس : ان هذه المسألة تحتاج لاعادة بحث فعلا .. هل الأخ الشناوى سعيد بهذا الكلام تعليقا على ماقلته فى الاجتماع .. بالنسبة للـــــترع والمصارف ؟ .

السيد المهندس عبد الخالق الشناوى : لقد حصلنا على نصف مليون جنيـــه للترع الموجودة فى منطقة وسط الدلتا .. أما بالنسبة لغرب وشرق الدلتا فسوف نبحثهـــا مع السيد رئيس الوزراء .

السيد رئيس الوزراء : الموضوع الثانى التعديلات المقترحة على الميزانية العامة للدولة .. أما الموضوع الثالث فيتعلق بالميزانية النقدية .

ناقشت اللجنة الفرعية أولويات الانتاج ومقارنتها بالاحتياجات والمستلزمات وتحديد أهداف التصدير .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير :

(استعرض سيادته الموقف فيما يتعلق بتأجيل الالتزامات ، ودراسة تأثير النقد الأجنبى على الانتاج) .

السيد الرئيس : هل استجدت تسهيلات ائتمانية أو زاد رقمها عن العام الماضى ؟ .. يجب العمل على عدم زيادة رقم التسهيلات بأى حال من الأحوال ، وان ترفع الينا صورة عن موقف التسهيلات من وقت لآخر .

السيد المهندس محمود يونس : بالنسبة للبترول ، الموقف كما هو اذ يوجد عجز ٧ر٥ مليون جنيه .

السيد / حسن عباس زكى : بالنسبة للميزانية النقدية ، فقد اعدنا تقدير الموقف على ضوء اعادة النظر فى التصدير والاستيراد السلعى ، وتقدير الصادرات الزراعية والصناعية .

(ثم استعرض سيادته أرقام الميزانية النقدية) .

السيد الرئيس : هل توجد ملاحظات ؟ .

السيد / محمد نور الدين قـــرة : بالنسبة لوزارة التموين ، فان الـــوزارة تطلب الموافقة على استيراد كمية من الذرة حيث ان الاسعار المحلية قد ارتفعت كثيرا .. فاحتياجات مصانع النشا ، والجلوكوز ، والعلف ، ومؤسسة الدواجن تقدر بـ ١١٢ الف طن وكان مطلوب رفعها الى ١١٧ الف طن .. ولكن نظرا لزيادة الانتاج فان الكميـــات المتاحة لاتدعو الى الاستيراد ، ورؤى ان تقوم هذه الجهات بتدبير احتياجاتها من السوق محليا بمعرفتها .. وقد لوحظ ان الاسعار لاتزال مرتفعة بشكل غير عادى فى جميـــع المناطق ، اذ ان متوسط سعر الاردب يتراوح مابين ٤٫٥ جـ و ٤٫٨ جـ .. واننى كنـــت متتبع لموقف المؤسسات التى كلفت بتدبير احتياجاتها من السوق محليا بمعرفتها ، فمصانـــع النشا والجلوكوز تحتاج الى ٦٠ الف طن ، وبدأت تشترى ١٥ الف طن من الكميـــة اللازمة لها ولم يمكنها الحصول الا على ٧ آلاف طن ويزيد سعر الطن عن ٣٢ جـ ، ومؤسسة الدواجن طلبت التعاقد على ٢٤ الف طن مجزأة وامكنها الحصول على ١٥٠٠ طـــن ، والاسعار فى محافظة اسيوط تتراوح مابين ٣٢ جـ و ٣٤ جـ للطن ، وقد بلغ السعـــر بمحافظة الاسكندرية ٤٠ جـ للطن .. ومعنى ذلك أن دخول هذه الاجهزة مشتريـــة سيؤدى الى زيادة الاسعار وارتفاعها اكثر مما هى عليه الآن ، ولذلك فمن الضـــرورى ان تكون لدينا كمية لموازنة الاسعار .. لقد كان من المقدر ان يكون المحصول ٢٩٨ الـــف طن أى ٣٠٠ الف تقريبا ولكن المحصول بلغ ٢٢٠ الف أى بعجز ٨٠ الف طـــن ، ومن الضرورى ان نقوم باستيراد مقدار العجز على الاقل ، ولكن الوزارة ترى استيراد ١٥٠ الف طن ، ومعنى ذلك اننا سنكون فى حاجة الى ٤٫٥ مليون جنيه .

لقد كان يوجد عرض من الصين فى العام الماضى ، وتم استيراد ٢٠٠ الف طـــن ، واعتقد انه يمكن استيراد الـ ١٥٠ الف طن المطلوبة منها ، كما يوجد بالاتفاقية المبرمة مع السودان ٢٠٠ الف جنيه ، وهذا المبلغ يكفى لاستيراد ٨ آلاف طن ، ولكن المصانع ترى ان نوع الذرة السودانى ليس هو النوع الاحسن ، ولكن نظرا للظروف الحالية يمكـــن استخدام هذه الكمية فى صناعة العلف أو أى شىء آخر .

واننى أرى أن هذه النقطة بالذات فى حاجة الى قرار حاسم ، ولكن كان من رأى اللجنة عدم الاستيراد .. ومن رأى الوزارة ان عدم وجود كميةلدينا وبقاء الوضع كما هو أمر سيؤدى الى ارتفاع الاسعار بصفة مستمرة ، وقد تصل الى ٧ر٥ ج و ٨ ج للأردب .. وكان يوجد رأى مخالف ، وهو انه بعد فترة سينخفض السعر لان الدقيق يزداد سحبه .. وقد وصلت الزيادة فى سحب الدقيق ١٨ ألف طن عن الفترة الماضية مقارنة بالفترة المقابلة لها من العام الماضى ، ومعنى ذلك ان الدقيق ازداد سحبه ، ومع ذلك أسعار الذرة فى ارتفاع .. ولذلك فانى ارجو اتخاذ قرار فى هذا الموضوع .

السيد الرئيس : ان الموضوع مدرج بجدول الأعمال .

السيد رئيس الوزراء : اننى ارى استيراد كمية الذرة المطلوبة ، فاستيرادها سيؤدى الى خفض الاسعار كما سيوفر فى كميات دقيق القمح .. وعلاوة على ذلك فان الفلاح بطبيعته يفضل الذرة عن القمح .

السيد الرئيس : لقد وصل سعر كيلة الذرة الآن الى ٧٠ مصـ ، ولا يزال متبقيا على ظهور المحصول الجديد وقت طويل جدا .. ان الريف متعب من عدة نواحى .. من ناحية التحصيل ، وناحية التموين .. فالمقررات التموينية مثلا مختلفة فى القرية عنها فى المدينة ، فالمقررات بالنسبة للريف أقل .. ان الريف متعب ويجب علينا ألا نزيد تعبه .

هذا ويمكن استيراد الكمية المطلوبة من أية دولة من الدول الصديقة ، ويمكن الاتصال بالصين فى هذا الشأن .

السيد / حسن عباس زكى : توجد كميات بالسودان ، والسودان على استعداد لتلبية احتياجاتنا .

السيد / محمد نور الدين قـــرة : ان الكمية الموجودة لدى السودان كمية بسيطة ، وليست من الاصناف المطلوبة .

السيد الرئيـــــس : ليس هناك مايمنع من محاولة الحصول على الكميـــة المطلوبة من الصين ، ولو تبقى جزء منها للعام القادم ، فهذا افضل .. هذا ولايمكـن ان نسير بالطريقة التى نسير عليها الآن ، فالحالة سيئة ، والهدف من عملية الضغـــط الاقتصادى الواقع علينا ان تنقلب العملية الى تذمر سياسى .. ولذلك يجب ان يعطـــى التموين اسبقية ، وقد تكلمت فى هذا مع السيد رئيس الوزراء وقد وافق على هذا الموضوع .. يجب ان يعطى للتموين اسبقية أولى ، ويجب ان نعمل على التخلص من عملية الاختناقـــات الموجودة حاليا .. لقد وردت الينا تقارير من المحافظات بان الصورة بها ليست سليمـة ، وان المواطنون متعبون ، ومتعبة اكثر بسبب قدوم شهر رمضان لشعورها بانه توجد اختناقات ، فبدأت فى تخزين السمن والزيت ، هذا ولاتوجد بالاسواق كميات من الزيت الحر اطلاقـا كما لاتزال مشكلة الصابون قائمة .. ولذلك يجب العمل على توفير الزيت الحر ، السمـــن ، الصابون ، وجميع المواد التموينية الاخرى بالاسواق وبأية صورة من الصور ولو أدى الأمـــر الى شرائها بالحملات الصعبة ودفع ثمنها فورا ، اذ لايمكن ان يظل الوضع كما هـــو ، والا فقدت الجماهير ثقتها فى الحكم .. ولايمكن ان نقبل استمرار وجود اختناقات فى المواد التموينية ، بحيث ننتهى من ازمة لنقع فى ازمة أخرى ، فان هذا الوضع واستمراره يخـــدم الضغط الاقتصادى الواقع علينا ، فالهدف من الضغط هو ايجاد قلقلـــه تنقلب الـــى قلقلـــه سياسية .. ولذا يجب ان يحل موضوع التموين حل قاطع وبحيث يكون المعـــروض من المواد التموينية اكثر من الطلب .

السيد / محمد نور الدين قـــرة : ان السبب فى التخزين يرجع الى انه يوجد تخوف من ان تكون الكميات غير متوفرة .. فبالنسبة للسمن ، يقدر الاستهلاك الشهـــرى

العادى مابين ٣٢٠٠ طن و ٣٥٠٠ طن ، وقد طرح بالقاهرة ٢٤٠٠ طن وسيتم انتاج ٣٥٠٠ طن حتى نهاية شهر رمضان .. هذا وبعض مصانع القطاع الخاص قامت باستلام الشحوم لتصنيعها صابون ، وقد أثر ذلك على كميات السمن الموجودة ، وفعلا تم ضبط تسعة مصانع .

اما فيما يختص بالزيت فكانت الكمية التى يتم طرحها ألف طن ستزاد الى أربعة آلاف طن ، ويوجد عجز .. كما ان بعض المواطنين بدأوا فى تصنيع الصابون بمعرفتهما من الزيت وقد شجع على هذا الاتجاه التليفزيون والجرائد وقد أدى ذلك الى سحب كمية من الزيت .. هذا والوزارة اخذت فى الاعتبار طرح كميات اضافية غير عادية من جميع الاصناف خلال شهر رمضان .

السيد الرئيس : وفى الريف ايضا .

السيد / محمد نور الدين قرة : ان الوزارة ستطرح كميات اضافية من المواد التموينية بجميع المحافظات .. وبالنسبة لمشكلة الصابون ، فهذه المشكلة قد انتهت تقريبا ولكن لايمكن الرجوع عن عملية التوزيع بالبطاقات خشية التجاء المواطنين الى التخزين ، واعتقد ان هذه العملية ستستمر شهرين الى أن نطمئن الى انه لايوجد سحب ، هذا وبلغت الكمية المنتجة هذا الشهر ١٢ ألف طن مقابل ٨ آلاف طن ، والوزارة تعمل على توفير كميات كبيرة من الصابون لدى البقالين والمجمعات الاستهلاكية .. هذا وبعض المحافظات لم تقم باستلام الكميات المخصصة لها ، اذ لايزال متبقى من حصتها حوالى ٨٠٠ طن ، وتم الاتصال بها لسحب الكميات المخصصة لها ، وبالنسبة للزيت الحر ، يجب أن تزاد الكمية حيث قد ارتفع مستوى المعيشة ، وكان من رأى الوزارة استيراد ٦ آلف طن قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه تقريبا .

السيد الرئيـــــس : هل المطلوب استيراد هذه الكميـــــة اعتبارا من العام القادم ؟.

السيد / محمد نور الدين قـــره : اعتبارا من السنة الحالية ، ولكن لم يوافق على طلب الوزارة .

السيد الرئيـــــس : يجب العمل على توفير جميع المواد التموينية مثل الزيت الحر ، السكر ، الصابون ، الذرة ، القمح ، الدقيق ، الـــبن ، الشـاى ... الخ .. اذ توجد شكوى عامة من عدم توفر هذه المواد .

السيد / نور الدين قـــره : هناك موضوعات أخرى ذات تأثير على التموين .. فان الموقف الخاص بالصفيح يؤثر على المؤسسة الغذائية لان الكميات المتـاحة من العبوات الصفيح لاتكفى خاصة ونحن نرسل معلبات الى اليمن ، ونحتاج الى تعليب السمـــــن الصناعى ... الخ .. بالاضافة الى الكميات المطلوبة للسوق .

السيد الرئيـــــس : هل انخفضت الكمية التى كانت ترسل الى اليمـــن كثيرا ؟ .

السيد / نور الدين قـــره : لو انخفضت الكمية التى ترسل الى اليمـــن ، فان السوق المحلى يستوعبها .

أما بالنسبة للمؤسسة الغذائية فانه مقرر لها $1\frac{1}{4}$ مليون جنيه سنويا لاستيراد الصفيح ولكن ما لدى المؤسسة لايكفيها لغاية آخر شهر يناير .. ومالم يتوفر الصفيح للمؤسســـــة فسوف تواجهنا صعوبة فى التموين .. وقد بدأنا هذا الشهر فى طرح صفائح كبيرة .

أما فيما يختص بموضوع فلتر السجاير ، فاننا نستهلك سنويا ٧٥٠ مليون سيجارة بلمونت .. والموجود من الفلتر ـ بما فى ذلك أهداف التصدير ـ لايكفى لغاية نصف الشهر القادم .. ومطلوب لاستيراد الفلتر حوالى ٩٠ ألف جنيه .

السيد الرئيس : ماذا تم بالنسبة لتجربة استخدام فلتر مصنع محليا ؟ .

السيد / نور الدين قره : ارسلت الى عينات ولكن اتضح انها (حامية وطعمها يختلف) .. وستكون هناك شكوى غير عادية .. وهناك اقتراح بانتاج ٥٠٠ مليون سيجارة بدون فلتر ، ولكن هذا يعنى انه سوف تكون هناك سوق سوداء فى $\frac{1}{4}$ مليون سيجارة ذات الفلتر .

وفى رأيى انه لو نجح مشروع تصنيع الفلتر من القطن ، لأمكن اصلاح الموقف ، ولكن ذلك لن يتحقق قبل عام ، وهذا المشروع يوفر مليون جنيه تصرف فى استيراد الفلتر .

ونحن نقترح تأجيل التصدير الى أن يرد الفلتر ، أو تفتح اعتمادات فى حدود ١٠٠ ألف جنيه .

السيد الرئيس : هل تأجيل التصدير يفقدنا أسواق .

السيد / نور الدين قرة : لا .. لان هناك محاولة فى " الكليوباترة " .. وبالنسبة للزجاج المسطح اللازم للمبانى فاننا نحتاج الى استيراد كميات منه ، لان هناك فرنا توقف فى مصنع الزجاج وهبط انتاجنا الى ١١٠ ألف متر بدلا من ١٨٠ ألف متر وسوف تكون هناك سوق سوداء غير عادية بالنسبة للزجاج .

السيد الرئيس : هل يتم اصلاح الفرن المعطل ؟ .

السيد / نور الدين قـــره : يستغرق اصلاحه ٦ شهور ، والسبـــب في تعطل هذا الفرن هو عدم وجود الصيانة ، فقد كان الفرن يعمل بصفة مستمرة .

ونحن نقترح استخدام الزجاج المصنفر - ولو بصفة جزئية - ولكن هناك صعوبة في موافقة الحربية .

واقترحنا مرة أخرى استيراد زجاج المرايات من بلاد الاتفاقيات ولو لمدة ٦ شهور .

السيد الرئيـــس : كم تبلغ تكاليف استيراد هذه الكمية ؟ .

السيد / نور الدين قـره : حوالى ١٠٠ ألف جنيه .

السيد الرئيـــس : بالنسبة للسجاير البلمونت .. نلاحظ أن كل الناس تدخنها ، ولذلك ينبغى أن يكون انتاجها متوفرا وجيدا .

أما بالنسبة للصابون وسوء حالته .. فان ذلك يفسر على انه نتيجة للاشتراكيـــة .. فيقال ان الصابون كان افضل قبل التأميم .. ويقال مثلا ان الصابون اللوكس العالمى كان جيدا ولكن بعد التأميم أصبح كصابون الغسيل .. وهذا المعنى يدل على أن هناك خطأ فـــى الاشتراكية التى نتكلم عليها .

والحقيقة ان الخطأ ليس فى الاشتراكية ، ولكن ينبغى ان يكون انتاجنا جيـــدا .. كذلك بالنسبة للسجاير تفسر هذه العمليات على أن الاشتراكية هى السبب .. فلكى نوفـــر ٥٠ أو ١٠٠ ألف جنيه باستعمال فلتر محلى يقال ان هذه العملية نتيجة للادارة الاشتراكية ونتيجة العمل فى القطاع العام .

ولذلك ينبغى ان نصل فى انتاج الصابون الى أحسن مستوى ولو دعى الأمر الى رفع سعره .. فليس من الصعب ذلك .. لأن سعر التكلفة ارتفع ، ولكن التقليل من النوعية يؤثر تأثيرا سيئا على ماننادى به .

السيد / نور الدين قمره : كنا قد تقدمنا بدراسة بحيث لانرفع السعر ، بمعنى ان نخفض الوزن .

السيد الرئيس : والنوعية .

السيد / نور الدين قمره : والنوعية .. وربما لايستدعى الأمر رفع سعر الصابون باعتباره سلعة شعبية .. ولكننا اقترحنا رفع سعر الصابون التواليت ، اما الصابون اللوكس والكوريول والفنيك فلا يرفع سعره ولكن نخفض الوزن .

السيد الرئيس : بالنسبة لرفع سعر الصابون ، فانى اعتقد انها عملية معقولة ، لان المواطنين يحصلون على الصابون اليوم من السوق السوداء .. ولكن عندما يخفض وزن الصابون فسوف يقال بأنها عملية غش وسلب ونصب .. ومع سوء النوعية .

انى أود أن استفسر عما اذا كان سعر البيع مجزى أم لا ؟ .

السيد / نور الدين قمره : لا .

السيد الرئيس : اذن اذا كان سعر البيع غير مجزى ، وسعر التكلفة يتزايد نظرا لارتفاع أسعار الاسواق العالمية ، فان رفع سعر الصابون هنا عملية اجبارية نحن نضطر الى اتخاذها .

السيد / توفيق البكـــــرى : فيما يتعلق بالسمن الصناعى والسجاير والصابون .

فالمصنع اليوم مثلا يمكن ان ينتج " الهليوس " .. اذا كان الشعب يتقبله .. ولكن العملية الاساسية تتعلق بالخامات .. فاذا استطعنا الحصول على المكونات الجيدة فان انتاجنا يمكن ان يصبح كله من (الهليوس) .

وكذلك الحال بالنسبة للصابون .. هناك ٤ مصانع ولكن لايوجد سوى جهاز واحـــد للتجفيف فى احد هذه المصانع . وكنا نستعيض عنه فى الماضى بابقاء الصابون بعد انتاجه مدة ١٠ أيام على الاقل .. ولكن عندما انخفضت الشحوم ، فان الصابون المنتج اصبح يباع مباشـرة فكانت النتيجة ان الاستهلاك ازداد نظرا لان الصابون لم يكن جاف .

ان الخامات اللازمة للصابون ـ الشحومات ـ تستورد كلها بالنقد الحر .

أما صابون التواليت فانه يمكن انتاج اى نوع منه اذا احضرنا الخامات اللازمة له .

وهناك مذكرة واضحة جدا فى هذا الموضوع مقتضاها انه لو أمكن توفير المكونات الجيـــدة فى المسلى الصناعى والصابون بأنواعه المختلفه ، فانه يمكن انتاج كل هذه الاصناف .. ونحـــن نحاول فى المدة الاخيرة ان نحصل على الخامات التقليدية على الأقل ، ونحاول انتاج اكبر عـــدد من هذه الخامات بحيث نوفر الصابون للمواطنين .

ان الفلتر كذلك تنصب عليه هذه العملية .. فاذا صرفت مبالغ استثمارية للآلات فان الفلـتر المنتج محليا من القطن يمكن ان نحقق به اكتفاء ذاتيا فى خلال عشرة شهور ـ ولانستورد فلـــتر بعد ذلك .. وقد اجريت بعض التجارب فى شركة استيا بالاسكندرية لانتاج كميات بسيطـــه ، ولكن لابد أن نستورد هذه الآلات ، لان هناك كميات من الاسيتون المستخدم لابد أن تسترجع بنسبة ٩٢ ٪ .

السيد / عزيز يـــس : هناك نقطتان تعرض لهما السادة الزملاء أرجو أن أعلـــق عليهما :

١ — مسألة منع تصدير السجاير مؤقتا لكى نوفر للسوق المحلى لعلاج القصور فى كميات الفلتر .. فان هذه العملية غير متصورة .. فانه يجب الاستمرار فى الانتاج للتصدير حتى لانفقد أسواق التصدير .

٢ — الزجاج .. فان ماحدث فى مصنع الزجاج كان نتيجة لعدم امكانية استيراد مواد (البطانة) اللازمة للافران .. فقد تأخر النقد الاجنبى اللازم لاستيراد هذه المواد فكانت النتيجة تأجيل (الحمرة) .. وينتظر أن ترد هذه المواد فى مدى شهر .. ولكن علينا أن نتوقع حدوث ثغرة (Drop) فى الانتاج .. وأتصور انه لو استوردنا زجاج بمائة الف جنيه .. فان السوق السوداء سوف تواجهنا فى الزجاج فى الحالتين .

ولذلك اقترح أن نوفر قطع الغيار والادوات الاخرى اللازمة لمصانع الزجاج بطريقة اقتصادية كاملة .. وربما كان ذلك افضل وانجح .

السيد المهندس ابراهيم نجيب : كان مفروضا ان الفرنين الصغيرين سوف يظلان عاطلان لغاية آخر ديسمبر . ولكن باتصالنا بالمسئولين عن المصنع وعدونا انهما سيعملان اعتبارا من ١٠ ديسمبر .

وبالاضافة الى ذلك فلقد كان مقررا ان الفرن الكبير سيتعطل ابتداء من اول يناير وباتصالنا ايضا بالمسئولين عن المصنع وعدونا ان تشغيل الفرن سوف يستمر لمدة شهر يناير كله .

وبهذا الاسلوب فانه بالاضافة الى الكمية المخزونة من الزجاج سنتمكن من توزيع ١١٠ الف متر مسطح كل شهر .. وقد وزعنا ١٢٠ ألف متر مسطح من الزجاج خلال

الشهر الماضي ٠٠ ولكن كان المعتاد أن توزع ١٥٠ ألف متر مسطح ٠٠ وسينخفض التوزيع هذا الشهر ليصبح ١١٠ الف متر مسطح الى أن يتم تحمير الفرن الكبير ٠

وقد وافق السيد وزير الاقتصاد على فتح اعتماد النقد الأجنبي ، ونأمل ان يصل الطوب الحراري الخاص بالبطانة في خلال شهر ابريل سنة ١٩٦٧٠

السيد / نور الدين قمره : ان الزجاج — حتى عندما كان يوزع منه ١٥٠ الف متر مسطح — لم يكن كافيا للطلب عليه ، وكان يباع دائما في السوق السوداء ٠٠ وعندما انخفض الموزع الى ١٢٠ الف متر فان السوق السوداء ارتفعت ٠٠ ونتوقع ان تزداد حدتها عندما نهبط بالموزع الى ١١٠ الف متر مسطح ٠٠ وانى أؤيد وجهة نظر السيد الدكتور عزيز بدس ٠

السيد الرئيس : معنى ذلك أن المشكلة سوف تكون مستمرة ٠٠ حتى بعد تشغيل الفرن المعطل ٠

السيد / نور الدين قمره : لابد من اصلاح الفرن المعطل ، واستيراد الآلات اللازمة وتقدر بحوالى ٨٠ ألف جنيه ، واستيراد جزئى لزجاج المرايات ويمكن تحمل فرق السعر ، بدلا من استيراد زجاج أبيض ٠

أما فيما يختص بالصابون ، والمسلى فليست هناك ملاحظات حول الخامات اللازمة لها ٠

السيد الرئيـــس : هناك فرق بين طرح الصابون (طرى) وطرحه جافا .

السيد / نور الدين قـره : ان الفترة الزمنية اللازمة للتجفيف غير كافية .. كذلك فان هناك صابون ينتج فى القطاع الخاص .. ولقد رأينا الغائه بالكامل .

السيد الرئيـــس : انا لا أتكلم على القطاع الخاص .. ولكننى أشير الـــى الصابون اللوكس .. فانه لاينتج بالجودة التى كان ينتج بها من قبل .

السيد / نور الدين قـره : ان (التلو) يستورد من نفس المصدر السابق وهـــو أمريكـا .

السيد الرئيـــس : ماهو الموقف بالنسبة للصفيح والفلتر ومصنع الزجاج ؟ .

السيد رئيس الـــوزراء : لقد عقدنا اجتماعا يوم الاحد الماضى ، ووضعنا مبلغا تحت تصرف الوزارات ـ يقدر بحوالى ٤٣ مليون جنيه بالنقد الحر ـ واتفقنا على أن نلتقى يوم الاحـد القادم للاتفاق على طلبات الوزارات .

السيد الرئيـــس : يبقى موضوع مصنع الزجاج .. وما دام استهلاكنا فيه بهذه الكميات اليوم .. فسوف يتزايد غدا .. اذن لابد أن نعمل على توسيع المصنع ونعطيـــه اسبقية أولى .

آن السيد المشير خلال زيارته للاتحاد السوفيتى كان يرغب فى استيراد صابون .

انى ارى ان يتم تصنيع الزجاج محليا بحيث يكون لدينا فائض منه للتصدير .

السيد / محمد عبد اللطيف سلامه : الواقع أن السبب فى توقف فرن مصنع الزجـــاج هو انه قد استمر يعمل فترة طويلة بدون صيانة .

السيد / نور الدين قره : هناك شكوى من الاقمشة الشعبية ، والاقمشة النمطية التى انتجت أخيرا ..

وقد اجتمعت بالاخ انيكرى ، والمسئولين عن كل من مؤسسة الغزل والشركات ، وأحضرت لهم عينات من كل الانواع غير المرغوبة فى السوق .. والحقيقة أن المؤسسة تحتاج الى بذل الجهود لان البرنامج فيه عجز كبير .

فبالنسبة للبطاطين كان المفروض أن نحصل على ٥٠١ الف بطانية — حصلنا على ٣٥٨ الف فقط .. بعجز قدره ١٤٣ الف .. هذا مع وجود عجز أصلا فى نصف الكمية ..

وبالنسبة للبلوفرات هناك ٨٧ الف عجز .. والكستور ٢٫٧٩٦٫٠٠٠ عجز .. والدمور والدبلان ٧٫٩ بدلا من ١٦٫٩٠٠

والحقيقة أن هذا الموضوع يحتاج الى متابعة حقيقية والتزام ..

السيد / الرئيس : هل نستورد خام الدمور ؟

السيد / نور الدين قره : لا

انتى أشكو اليوم ، وقد أخبرت السيد وزير الصناعة بأنى سوف أشكو اليوم من هذه العملية .. فنحن لا نستطيع السيطرة عليها .. وفى النهاية فان الرأى العام مستاء لان المواصفات ليست سليمة .. فقد خفضنا فى الوزن والعرض ٢ سم ولكن هناك أقمشة انتجت بنقص ٢٠ سم فى العرض .. والكستور يشبه الشاش .. وهناك أنواع من الاقمشة لا تباع ، وأنواع أخرى عليها اقبال .. ولذلك يجب أن نتخذ اجراء فى هذه العملية ..

والموضوع الثانى .. فيما يختص بأهداف التصدير ، فقد كان من المفروض أن يتم تصدير ٢٠ الف طن بطاطس ، وقد انخفضت المساحة المنزرعة عن العام الماضى ، وفى تقديرى أن المساحة المنزرعة لا تزيد عن ٢٠ الف فدان ، والاسعار مرتفعة هذا العام بالمقارنة الى اسعار العام الماضى ، وكذلك الحال بالنسبة للبصل .

السيد / عبد المحسن أبو النور : اننا نقوم بزراعة ٢٠ الف فدان فى العروة النيلى ، ٤٠ الف

فدان فى العروة الصيفى ٠٠ ومحصول العروة النيلى يقدر ب ١٢٠ الف طن على اساس أن متوسط محصول الفدان ٦ طن ، يصدر منها ٢٠ الف طن ويحتفظ ب ١٠٠ الف طن للاستهلاك المحلى ٠٠

السيد / محمد نور الدين قره : لقد تم مراجعة المساحة المنزرعة فى العام الماضى ، واتضح انها انخفضت عما كان مقدرا لها ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : بالنسبة للعروة النيلى ، تكون المساحة المنزرعة دائما هى ٢٠ الف و ٢٢ الف فدان والمساحة لا تزيد عن هذا القدر ، وكنا نأمل زراعة مساحة أكبر لكى يمكن تصدير كمية أكبر ولكن نتيجة لتلف التقاوى التى لم يتم تخزينها انخفضت المساحة المنزرعة الى ٢٠ الف فدان بدلا من ٣٠ الف فدان ٠٠ وكان المطلوب زيادة رقم التصدير بالنسبة للعروة النيلى — أى يزيد المصدر عن ٢٠ الف طن — ولكننا لم نوافق على ذلك ٠

السيد / محمد نور الدين قره : يمكن أن نراجع احصاء العام الماضى ، كانت المساحة المنزرعة ٣٤ الف فدان ، الاستهلاك المحلى ١٨٠ الف طن والتصدير ٣٨ الف طن ٠٠ هذا العام المساحة المنزرعة ٢٠ الف فدان ، وكون أننا سنقوم بتصدير ٢٠ الف طن سيتبقى لدينا ١٠٠ الف طن للاستهلاك المحلى على أساس ان متوسط محصول الفدان ٦ طن ٠

والمساحة المنزرعة تم تحديدها بمعرفة لجنة قمت بتشكيلها ، فكان تقدير اللجنة أن المساحة المنزرعة تزيد عن ١٨ الف فدان وأنها ما بين ١٨ و ٢٠ الف فدان ٠٠ وعلى هذا الاساس ستكون الكمية المتاحة للاستهلاك المحلى أقل منها فى العام الماضى ٠

السيد / الرئيس : هذا موضوع معلق ، وما هو الموقف بالنسبة للأقمشة ؟

السيد / المهندس احمد توفيق البكرى : لقد تم فعلا حصر جميع التسليمات التى تمت من جميع الشركات المنتجة للشركات التجارية صنف صنف ونوع نوع حتى ٣١/١٠ ، وجميع التفاصيل

موجودة أمامى الآن ٠٠ وبالنسبة للاقمشة يمكن تقسيمها الى قسمين :

١ ــ الاقمشة النمطية ٢ ــ الاقمشة الضرورية

احدهما سلّم بعجز قدره ٢٠٪ والآخر سلم بزيادة قدرها ١٦٪ ، ويرجع السبب فى ذلك الى عدم توفر الغزل المطلوب للانتاج ، اذ كان يوجد تعاقد على استيراد ٧ آلاف طن غزل هندى ولم نتمكن من فتح الاعتماد الخاص باستيراد هذه الكمية الا اخيرا ، اذ تم فتح الاعتماد فى آخر شهر نوفمبر الماضى فقط ٠٠ هذا واننى اجتمع برؤساء مجالس ادارات الشركات كل يوم ، واضغط عليهم لتحقيق هدف التصدير ، اذان الهدف الذى وضع لقطاع الغزل والنسيج يقدر ب ٥٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠ مليون جنيه عن العام الماضى ، هذا بالاضافة الى أننا نريد زيادة هذا الهدف ب ٣ر٥ مليون أخرى ، فالشركات يوجد عليها ضغط فى هذه الناحية وهى فعلا تبذل كل جهد لتصدير الكمية المطلوبة منها ٠٠ ان العجز الذى حدث كان بسبب عدم استيراد الغزل الهندى فى الوقت المناسب ، وفعلا كانت الشركات تقوم بابلاغ الوزارة أولا بأول بوجود عجز لديها فى الغزل الهندى ومن جانبنا كنا نطالب بسرعة فتح الاعتماد ، وقد تم ذلك فى أول فرصة سنحت ، هذا وكان يوجد سبب آخر وهو خفض قيمة الليرة الهندية وقد تم تسوية هذا الموضوع بمعرفة البعثة التى سافرت للهند وبدأت المصانع الهندية فى معاودة الشحن مرة أخرى ٠٠

هذا وقد اتضح اثناء اجتماعى برؤساء مجالس ادارات الشركات الاخير والذى عقد منذ خمسة عشر يوما انه يوجد لديها مخزون من الكستور يقدر ب ٦ر٥ مليون متر لم تقبل المحلات التجارية استلامها ٠٠ وقد أدى ذلك الى أن تقوم الشركات المنتجة بتحويل انتاجها الى أصناف أخرى ، ولكن بمناسبة حلول شهر رمضان قامت المحلات التجارية بسحب هذا المخزون ، وفى تقديرى أنه يمكن مقابلة الضغط على الكستور مرة أخرى والاسراع بطرح أكبر كمية ، ونعاود زيادة التشغيل مرة أخرى بالمصانع ٠

السيد / محمد نور الدين قره : لقد اتصلت بالسيد / وزير الصناعة ، وطلبت منه بيان بال ٦ر٥ مليون متر التى يشير اليها ، وأفاد سيادته بأن البيان غير موجود لديه ٠٠ وفى الحقيقة البيانات التى تعطى بيانات غير سليمة وليست مضبوطة ٠٠

هذا وهناك نقطة أخرى بالنسبة للتموين ، وهذه النقطة تتعلق بالاستثمارات المطلوبة ، فهذه الاستثمارات تم خفضها بأكثر من القدر المطلوب ، ولكن يوجد اختلاف بالنسبة لموضوع معين ، وهو ان الوزارة سبق ان طلبت ادراج مبلغ ١٤٠ الف جنيه لانشاء مخابز ، اذ أن الحالة التي توجد عليها المخابز حاليا لا تمكن من السيطرة عليها ، وقد قامت الوزارة بحملة على جميع المخابز الموجودة بكل من القاهرة والجيزة وقد اتضح أنه يوجد عجز في الوزن بلغ هذا العجز ١٧ جرام في الرغيف ، ومعنى ذلك أن صاحب المخبز يحقق ربحا زيادة قدره ١٧×٣ = ٥١ نصف ، ولو كان ينتج ٢٠ جوال فمعنى ذلك أنه يحقق ربحا قدره ١٠ ج في اليوم ، وفي الحقيقة عملية اغلاق المحلات وفرض غرامات عملية غير مجدية ، واعتقد ان الحل الوحيد وهو اتخاذ اجراء شديد مع عدد من المخالفين ، وللأسف بلغ عدد المخالفين اثنين بالنسبة للقطاع العام و ١٢٦ بالنسبة للقطاع الخاص .. وفصل المسئول بالنسبة للقطاع العام لا يجدى ، لانه يجد عملا في مكان آخر .. وانني أرجو من السيد / الرئيس الموافقة على اتخاذ اجراء شديد بالنسبة للمخالفين لان العملية في الواقع ما هي الا سرقة غير عادية .

السيد / الرئيس : هل القطاع العام يسرق ؟

السيد / محمد نور الدين قره : نعم .. وهم أصلا من أصحاب المخابز وتم تعيينهم ، والمخبز لا تزيد سعته عن حجم قاعة الاجتماعات التي نجتمع فيها حاليا وهي مخابز غير اقتصادية ، والحل الوحيد ان تكون لدينا مخابز اقتصادية ولا أقول آلية ، مخابز يمكنها انتاج ١٦٠ جوال في اليوم .

السيد / الرئيس : ان الشكوى الموجودة من سوء صناعة الخبز وليس الوزن فقط .

السيد / محمد نور الدين قره : ان الشكوى موجودة فعلا من سوء الصناعة والوزن معا ، والعملية لا يمكن حلها الا بانشاء مخابز ، والوزارة بدأت في هذه العملية منذ العام الماضي

وطلبت ادراج مبلغ ٥٦٠ الف جنيه ولم يوافق على الاعتماد المطلوب اذ ادرج بالميزانيـــة المبلغ المطلوب لاستكمال مخبزين كان قد بدئ فى انشائهما ..

وهذا الوضع قائم فعلا بالنسبة للاسكندرية ، وقد قمنا بحملة على المخابز الموجـــودة بها ولم تصلنى النتيجة بعد ، واننى متأكد بأن النتيجة ستكون مماثلة .. ويجب الاهتمـام بهذا الموضوع خاصة وأنه قد وصل الحال الى ضرب رجال الشرطة .

السيد / الرئيـــس : يمكن اعتقال عدد منهم ، ولكن بشرط الا يتم اعتقال عدد كبير .

السيد / محمد نور الدين قره : سبق أن طلبت اعتقال تسعة من أصحاب مصانع الصابـــون اذ كانوا يقومون بالتحريض على عدم الانتاج .

السيد / الرئيـــس : يمكن الاتصال بالسيد وزير الداخلية فى هذا الشأن .

السيد / محمد نور الدين قرة : اننى أرى أنه من الافضل الاعلان عن هذه العملية اذ سيكون لها صدى لدى الرأى العام .. اذ أن هؤلاء الاشخاص يقومون بعمليات غش غير عاديه .

السيد الدكتور محمد النبوى المهندس : من الافضل الاستيلاء على المخابز بدلا من الاعتقال

السيد / محمد نور الدين قره : لقد قامت الوزارة بالصاق منشور بكل مخبز موضحا به بـــأن الخباز مسئول ، وكذلك صاحب المخبز ، والخراط .. ومع ذلك لم تجدى العملية .

السيد / الرئيس : يمكن استيراد ١٥٠ الف طن ذرة ، وبالنسبة للصابون والسمن ، بعـــد أن تقوم الوزارة بتوفير الكميات اللازمة للسوق يمكنها انتاج ٥٠٪ أو ٢٥٪ بسعر أعلى وبخامات أعلى .

السيد / محمد نور الدين قرة : بالنسبة لصناعة السمن ، يوجد قطاع خاص ، ويجب ألا يكـون

لدينا انتاج خاص، اذ أن هذه المصانع تحصل على كميات زيت وتقوم بعد رجتها وانتاج أصناف مختلفة ، والبعض يقوم بانتاج اصناف محسنة ولكنها تباع بسعر مرتفع ٠٠ ومصانع القطاع العام يمكنها انتاج ٢٥٪ أصناف ممتازة اذ لا يمكن أن يكون كامل انتاجها من هذه الاصناف ٠

السيد / الرئيس : بالنسبة لموضوع البطاطس ٠٠ فهذا الموضوع يبحث بمعرفة السيد / رئيس الوزراء ٠٠

ويجب استيراد كمية من الزجاج والفلتر ٠

السيد / رئيس الوزراء : لو قمنا بمراجعة الميزانية النقدية التى عرضها السيد وزير الاقتصاد ، نجد انه توجد بعض الملاحظات التى يمكن ان نتكلم فيها ٠٠ فبالنسبة للحصص التى تقرر لكل وزارة يجب أن نضع لها أسبقيات ٠٠ فبالنسبة لقطاع الصناعة تكون الاولوية لمستلزمات الانتاج ٠٠ وعلى كل هذا موضوع سيتم بحثه والبت فيه يوم الاحد القادم ان شاء الله ٠٠ على أساس انه تم تخصيص مبلغ حتى نهاية شهر يناير القادم ، وهذا المبلغ يقدر بـ ١٤٣ مليون جنيه ، وسيتم توزيعه بطريقة معينة على مختلف الوزارات ، فكل وزارة تطلب حصة حسب الاسبقية التى تراها ٠٠ وبالنسبة للاستثمارات نجد انه لم يدرج اية مبالغ للاستثمارات ، وما تم صرفه حتى الآن يقدر بعشرة مليون جنيه ، وأعتقد ان ما سيتم صرفه سيكون فى حدود خمسة الى عشرة مليون جنيه ٠

وانى أرجو مراجعة اقتراحات السيد / وزير الاقتصاد بالنسبة لحصص الاستيراد السلعى ، اذ أن سيادته يقترح تخفيضها بـ ٢٤٫٧ مليون جنيه ٠

السيد / حسن عباس زكى : هذا المبلغ — فى الواقع — لا يعتبر تخفيض بالفعل ، اذ يوجد جزء منه يقدر بحوالى ١٤ مليون جنيه يمكن استخدامه عن طريقة الاتفاقيات ، فالعملية لا تخرج عن كونها نقل من العملات الحرة الى الاتفاقيات التى عقدت أخيرا ٠٠ فمن حيث القيمة لا يوجد تخفيض ٠٠

وبالنسبة لمبلغ العشرة مليون المتبقية ، فمن الجائز ان تكون الحسبة التى عملت بالنسبة للقمح والدقيق والزيوت وبعض الاصناف الاخرى على أساس متوسط معين وان السعر قد ارتفع وعلى هذا الاساس طلب رفع الحصة ، ولو راجعنا الارقام نجد ان السعر الذى يقال عنه قد ارتفع هو ذاته السعر الذى حسبت على اساسه الحصة ، ولذلك فاننى أقول يجب أن يكون هذا الموضوع محل بحث مع وزارة التخطيط ووزارة التموين ، واطالب بمراجعة الارقام مرة أخرى على ضوء المذكرة التى سأتقدم بها .. فالعملية عملية مراجعة أرقام ، اذ اننى أرى أن الاسعار التى يقال عنها قد ارتفعت هى ذات الاسعار التى اتخذت أساسا عند تقدير الحصة ، ونقول ذلك بناء على مذكرات موجودة لدينا ، فاذا اقتنعت اللجنة بهذا الكلام يمكن تخفيض مبلغ العشرة مليون جنيه .

السيد : رئيس الوزراء : سيتم مراجعة هذه الارقام .

السيد / حسن عباس زكى : فى الواقع توجد ارقام كبيرة تسبب لنا بعض المتاعب ، وهى الارقام الخاصة بالخبراء ، فمنذ سنوات طويلة والدولة تتحمل بملايين الجنيهات سنويا كأجور خبراء ، وكان من الواجب على كل مصنع أن يقوم بوضع خطة لاحلال الخبرة الاجنبية بخبرة محلية .. ان احد المصانع يقوم بتحويل ٢٠٠ الف جنيه شهريا ؟ هل سيظل هذا الوضع ؟ اننى أرى أنه يجب أن يكون لدينا خطة لاستعاضة الخبرة الاجنبية بخبرة محلية .

السيد / رئيس الوزراء : اننا سنقوم بمراجعة هذه العملية ، ومحاولة تخفيض مصاريف الخبراء ، وكذلك سنحاول تخفيض المصروفات الغير منظورة .

السيد / الرئيس : يجب الاقلال من ارسال البعثات للخارج ، لقد قرأت أخيرا أن الاصلاح الزراعى قام بارسال بعثات للخارج .

السيد / عبد المحسن أبو النور : هذه البعثات على حساب الاتحاد السوفييتى .

السيد / رئيس الوزراء : اننا نشجع البعثات العلمية .. وعلى كل حال هذه الموضوعات

ستدرس ، ونحاول ايجاد حل لها ٠٠ فالمصروفات المنظورة والغير منظورة يجب بحثها ، اذ انها تستغرق مبلغا كبيرا جدا ٠

السيد / الرئيـــس : هل توجد ملاحظات بالنسبة لهذا الموضوع ؟

السيد / محمد نور الدين قرة : بالنسبة لارتفاع الاسعار ٠٠ يوجد ارتفاع فى أسعار السمسم والعـــدس ٠

السيد / الرئيـــس : ان العدس غير متوفـــر ٠

السيد / محمد نور الدين قرة : تم التعاقد على خمسة آلاف طن مع سوريا ، ومن المفـروض أن يتم دفع ثمنها بموجب الاتفاق الجديد ولكن التصديق على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق تأخر ، وبمناسبة حضور الوفد السورى اتصلت بالسيد / رئيس الوزراء لاثارة هذا الموضوع مـع الوفد ، وفعلا سيصـل ثلاثة آلاف طن خلال هذا الشهر ، وفى الحقيقة الكميات المطلوبـة غير عادية والانتاج بدأ ينخفض منذ عام ١٩٦١ ، وما يتم استيراده يقدر ب ١٦ الف طـــن ولذلك فاننا نقترح رفع السعر محليا اذ أن الاسعار العالمية وصلت الى ٦٥ ج للطـــــن f . O . B وذلك بخلاف مصاريف الشحن ٠٠ ولذلك فانني اعتقد انه من المصلحـــــة زراعة المساحـة التى تكفى احتياجاتنا محليا ٠

السيد / الرئيـــس : كان سعـر الطن ٣٠ ج ٠

السيد / محمد نور الدين قره : فى الحقيقة يوجد عجز فى السوق العالمى ، ويوجد عرض من الحبشـة بـ ٥٨ ج للطن ٠٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان الدراسة التى تمت كانت على أساس أنه من صالح الفلاح زراعة القمح ، ولكن يقال الآن ان سعر العدس قد ارتفع ٠

السيد / الرئيـــس: ولننتقل الى موضوع البترول .

(استعرض السيد المهندس / محمود يونس موقف آبار البترول التى اكتشفت)

لقد سمعت أنهم يعملون بجهاز حفر واحد .

السيد المهندس محمود يونس : من المفروض أن يعملوا بحفارين فى خلال ثلاث سنوات طبقا للعقد المبرم .. ويوجد هذا العدد فعلا .. ولكن الذى يستخدم حاليا هو جهاز واحد .

السيد / الرئيـــس: أعتقد أنه قد تحدد لها منطقة كبيرة للتنقيب .

السيد المهندس محمود يونس: لقد حدد لشركة فيليبس المنطقة الواقعة من الجنوب حتى البحر .. والمنطقة التى تقع ما بين خط عرض ٣٠ و ٢٨ وتبلغ مساحتها حوالى ١٢٠ كيلو متر .. تتولى البحث فيها الشركة التى اكتشفت حقل مرجان .. ووجود هذا الحقل سوف يجعلهم يضيرون من اهتمامهم ويركزون على هذه المنطقة .. وعلى كل حال ففى خلال الشهر الحالى .. سوف نعرف صورة أدق .

ويوجد بالقرب من حدود سيوه ما يبشر بوجود البترول مما سيؤدى الى التركيز على هذه المنطقة .. وتختص شركة فيليبس بالجزء الجنوبى .. وتختص شركة بان أميركان بالجزء الشرقى .. كما يوجد اكتشاف شمال شرق سيوه بالقرب من ليبيا .. ولم يسند الالتزام لاية جهة .. ونحاول أن نتفق مع الروس عن طريق الشركة العامة للبترول فى استغلال هذه المنطقة .

أما حقل شقير فقد بدأ ينتج أنتاجا جيدا ليس أقل من ٢٠٠ طن يوميا .

السيد / الرئيـــس: لقد قال لى السيد المشير عبد الحكيم عامر بأن الروس على أتم استعداد نحو مدنا بالآلات اللازمة بحيث نزيد انتاجنا بمليون طن .

السيد / المهندس محمود يونس: لقد قابلتهم وأخبرونى بأنهم على أتم استعداد لهذا

على ضوء الدراسات التى يقوم بها كبير الجيولوجيين السوفييتى ٠

السيد / الرئيـــس : هل ذكروا لك أن هذا ممكنا ؟

السيد / المهندس محمود يونس : نعم ٠٠ ونحن سوف نعمل على زيادة الانتاج دون أن يضر بالحقل ٠٠ ونحن ندرس هذه العملية مع كبير الجيولوجيين ٠٠ ومن المحتمل أن نعجل بمنطقة مرجان وأن نعمل فى أوائل عام ١٩٦٨ ٠٠ وسوف نشترى بعض المعدات ٠٠ وقد نفكر ونتفق مع شركة بان أميركان حتى نصل الى ٧ر٥ أو ١٠ مليون طن ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : لقد اتفقت مع الاخ محمود يونس على استغلال منطقة شقير ٠

السيد / الرئيـــس : وبالنسبة لموضوع الغاز ٠٠ فانكم لم تتكلموا عنه ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : سوف يكون ذلك أن شاء الله فى شهر رمضان ٠

السيد المهندس ابراهيم نجيب : بمناسبة وجود البترول فى الصحراء الغربية ٠٠ أريـــد أن أشير الى عملية المياه اللازمة للعمار فى هذه المنطقة ٠٠ لان خط مياه مرسى مطـــروح حالته سيئة جدا ٠٠ ونقوم باصلاحه من أيام الحرب العالمية الثانية ٠٠ وقد قمنا باصـــلاح جزء فى العام الماضى ٠٠ وهذا العام رصد مبلغ ١٥٠ الف جنيه لاصلاح جزء آخـــر ٠٠ ولكن بظهور البترول فان الوضع يحتاج الى تغيير شامل ٠٠ لذلك أرجو أن يكون هـــذا الموضوع محل تفكير ٠

السيد / الرئيـــس : ان الاخ عبد المحسن أبو النور سوف يجتاز منطقة العلمين ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : لقد أوصلنا المياه حتى العلمين ٠

السيد / الرئيس : انه سوف يصل الى الضيعه وهذا سوف يحل جزءا كبيرا من المشكلة .

السيد / رئيس الوزراء : أما بخصوص سياسة التسليف على المحاصيل الزراعية فسوف يتكلم عنها الاخ عبد المحسن أبو النور .

السيد / عبد المحسن أبو النور : يوجد موضوع نعرضه على سيادتكم وهو يهدف الى الحد من السلفيات حيث قد لوحظ هذا العام أن الفلاح حينما يأخذ كثيرا من السلفيات وعندما يصرف ثمن محصوله نجد أن ما يدخل جيبه مبالغ قليلة جدا .. وعلى هذا يكون ذلك مصدر شكوى حتى من الناحية النفسيه .. وقد أدى هذا الى قيامنا باعادة النظر فى السلفيات بحيث لا نرهق الفلاح بالديون وهذا يستنزف جزءا كبيرا من انتاجه .. وتنقسم السلفيات الى نوعين :

سلفيات نقديه وسلفيات عينيه

وتمثل السلفيات العينية الجزء الاكبر من السلفيات وتبلغ ٦٠ مليون جنيه .. وتمثل السلفيات النقديه ٢٧ مليون جنيه .

والسلفيات العينية هى التى لها تأثير مباشر على الانتاج ..أما السلفيات النقدية فهى عامل مساعد للفلاح حتى لا يرهق ماديا فى العمليات الزراعية ..

وبالنسبة للسلفيات النقديه .. فقد اتخذنا فيها عدة اجراءات نتيجة عدم التحصيل أوعدم السداد .. وقمنا فى العام الماضى بالنسبة للفلاح الذى لم يسدد ما عليه رغم التيسيرات التى عملت بتقسيط المتأخرات على أربع سنوات بحرمانه من السلفيات النقدية .. أما السلفيات العينية فانها تعطى بالكامل .. وبالرغم من هذا فان التحصيل كان غير مرضى .. ولذلك رأينا أن نعيد النظر فى عملية السلفيات النقدية ونتخذ اجراءات أخرى بالنسبة للسلفيات العينية التى سوف نعرضها على سيادتكم الآن .

بخصوص السلفيات النقدية : رأينا أن تعطى هذه السلفيات فى حدود العمل اللازم لعمليات الزراعة للمحاصيل التى تحتاجها .. ولقد أصبح معظم الفلاحون الآن من صغار الملاك ويقومون بالعمليات الزراعية بأنفسهم وبواسطة أفراد عائلاتهم .. وكل واحد يقوم بحرث أرضه بحراثه ويبذر التقاوى بنفسه بمساعدة زوجته وأولاده .

وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع مع السادة المحافظون منذ سنة ٠٠ واقتنعنا فعلا أن هذه المبالغ التى يأخذها الفلاح فانه يأكل بها أكثر مما يستخدمها فى العمليات الزراعية ٠٠ والنتيجة ٠٠ أنها تؤثر فى النهاية فى كونه يحصل على مبالغ قليلة ٠٠ ورأينا بالنسبة للمحاصيل الشتويه كالقمح والفول والعدس أن نخفض السلفيات النقدية من ٣ جنيه الى ٢ جنيه بحيث تعطى للجمعيات التعاونية الزراعية — وألا تعطى للأفراد التى تمتلك جرار حيث تقوم بعملية الحرث لمن يرغب من الفلاحين فى الحرث بهذا الجرار ٠٠ أما المالك الكبير الذى لديه جرار ٠٠ فانه يستطيع أن ينفق عليه ٠٠ كما كنا نعطى سلفه ٥ر١ جنيه للحمص و ٥ر١ جنيه للترمس ٠٠ وقد رؤى ألا نعطى سلفيات خصوصا وأن هذه المحاصيل تزرع فى مساحات صغيرة جدا ٠

وبالنسبة للذرة الصيفى كنا نعطى ٤ جنيه ولم نأخذ المحصول على اعتبار أنها غذاؤه ٠٠ ونضطر أن نعليها على القطن ٠٠ وقد يكون محصول القطن قليلا ٠٠ ورغم ذلك رأينا أن نعطى هذه السلفة بالنسبة للذرة الصيفى وألا نعطى للذرة النيلى لاننا لا نريد أن نشجع الفلاح على زراعة الذرة النيلى ٠

بالنسبة للأرز ٠٠ فتمنح السلف كما هى على اعتبار أنه محصول يحتاج الى عمالة وخدمات بمبالغ كثيرة يجوز ألا تكون متوفره لدى الفلاح فى هذا الوقت من العام ٠٠ ولذلك رؤى أن تكون السلفة خمسة جنيهات كما هى ولكن قسمت الى قسمين حيث كان يأخذ هذا المبلغ عند زراعة الأرز فى حين أنه لا يحتاج اليها مرة واحدة ٠٠ اذ كان الفلاح يصرف جنيهان ويأكل بثلاثة جنيهات ٠٠ وعندما تحل مواعيد الخدمة الزراعيه لم يجد الا موال اللازمة للقيام بها ٠٠ فكان يهمل فيها ٠٠ لذلك قسمنا المبلغ على فترات زمنيه بحيث تتعلق بعمليات الخدمه وهى ٣ جنيه و ٢ جنيه ٠٠ الاولى عند بداية زراعة الأرز ٠٠ والثانية عند شتل الأرز ونقله من المشتل الى أرض الزراعة ٠

بخصوص الفول السودانى ٠٠ فقد خفض الرقم من ستة جنيهات الى أربعة جنيهات باعتباره محصولا مجزيا ويزرع فى مساحة ٥٠ الف فدان ٠٠ وقسم المبلغ الى قسمين قسم عند الزراعة وقسم عند جمع الفول ٠

بالنسبة للقطن .. فقد خفضنا جنيها فى عمليات الخدمه وجنيها فى عملية الجنى حيث كنا نعطى الفلاح ستة جنيهات لعمليات الخدمه خفض الى خمسة جنيهات وقسمت عمليـــــة الخدمه الى مرحلتين : مرحلة عملية الخدمه قبل الزراعة ومرحلة أخرى هى عملية الخف والعزيق .. وتعطى هذه السلفة فى الوقت المناسب حتى تصرف فعلا فى عمليات الخدمة .

أما سلفيات المقاومه .. فهى تعطى فعلا .

وبخصوص سلفة الجنى .. فكانت فى العام الماضى ستة جنيهات وهى أكثر من اللازم .. ورأينا أن تكون خمسة جنيهات وبذلك يحصل الفلاح فى النهاية على مبلغ كبير .

وبخصوص البصل .. فكانت السلفة ستة جنيهات .. وسوف تظل كما هى على اعتبار انـه محصول رئيسى للتصدير والاستهلاك المحلى ويحتاج الى مصاريف كثيرة من ناحية الشـــــتل والخدمات الزراعية الاخرى والتقليع .. ورؤى أنه يعطى ٤ جنيه عند الزراعة وجنيهـــان عنـد التقليع .

أما بخصوص الكتان .. فكانت السلفة ثمانية جنيهات رؤى أن تظل كما هى تعطـــى علـى مرحلتين مرحلة خدمة المحصول ومرحلة الضم .

وبخصوص التوم : فسوف تكون كما هى وهى ثلاثة جنيهات تعطى على مرحلتين مرحلة الزراعة ومرحلة الضم .

أما عن القصب فهى كما هى وهى فى حدود ٦٠ جنيها للاشخاص المتعاقدين مع المصانع وفى حدود ٣٠ جنيها لمن يقوم بزراعة قصب المص أو لاستخراج العسل الاسود .

هذا وقد أضيفت محاصيل أخرى لم تكن تعطى لها سلفا كالسمسم باعتباره مهما بالنســـبة للتموين وفى صناعة الحلاوة الطحينية وهى ٣ جنيه لخدمة الارض .

وبخصوص سلفة جنى القطن .. فقد قررنا ألا تعطى هذه السلفه الا لمن قام بالســـــداد .. وكنا نعطى سلفة لتسويق القطن .. وقد رؤى أنه لا داعى لها لان الفلاح سوف يصـــــرف ثمن القطن بالكامل بعد ١٥ يوما .

ويوجد اقتراح آخر بالنسبة لكبار الحائزين الذين يزرعون عشرة أفدنة فأكثر ولم يسددوا ما عليهم رغم التيسيرات التى عملت .. فسوف يعطوا نصف مقررات السلفيات العينية على اعتبار أنهم قادرين على السداد ولم يسددوا .. وهذه تعطى تخفيضا فى رقم السلفيات قدره ٧٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه بالاضافة الى التخفيض فى أسعار السماد الذى يبلغ ٢٫٥ مليون جنيه .. وبذلك تخفض مسحوبات بنك التسليف من البنوك المحليه بمقدار ١٠ مليون جنيه .

السيد / الرئيـــس : أى تعليـــق ؟

السيد / أمين هويـــدى : فى رأيى أن بعض هذه الارقام يحتاج الى شئ من التأكيد .. فمثلا بالنسبة لجنى القطن .. فان ما أعرفه ان جنى فدان القطن يتكلف ١٥ جنيهـا وليس ٦ جنيه .. والدليل على هذا أن سكيرتو القطن لم يجمعه أحد .. ولوحظ أيضـا نظرا لارتفاع تكاليف زراعة القطن أن الفلاح يحاول أن يتهرب من زراعته الى زراعة محصـول آخر .. وكوننا نخفض اليوم سلفة جنى القطن .. كأننا نساعد على هذا الاتجاه .

أما النقطة الاخرى وهى بالنسبة للجمعيات التعاونية التى ليس لديها جرارات .... ماذا تعمل ؟ لاشك أن التكاليف قد ارتفعت وأن الفلاح لا يعتمد على عائلته فى الزراعـة نظرا للهجرة من الريف الى المدينة ومجانية التعليم التى جعلت جميع الناس يقومون بتعليم أبنائهم .. علاوة على النقص فى الايدى العامله مما أدى الى زيادة الاجور .. واذا أضفنا الى هذا الارتفاع فى تكاليف الزراعة ثم نأتى اليوم ونخفض فى قيمة السلف قد يؤدى هذا الى رد فعل عكسى .. وأعتقد بالنسبة لكبار الزراع الذين عرفهم السيد نائب رئيس الـــوزراء للزراعة والرى بأن لديهم عشرة أفدنة فأكثر .. فهؤلاء يلزم لهم شئ من هذا القبيل .... ولكن لا يمكن أن نخفض بالنسبة للجميع .. لانه اذا كان الفلاح يشترى الذرة من السلفـة التى تعطى له .. فانه ليس معه شئ يواجه به نفسه .. ولهذا فانى أقترح أن تأخـــذ هذه الدراسة الطابع العملى .. وأعتقد أنه لو توقفنا على نطاق واسع حتى نعرف بالضبـط أسعار التكلفة فى المناطق المختلفه .. قد تتغير — فى رأيى — الصورة بعض الشئ .

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان معظم التخفيض قد تم بالنسبة للمحاصيل الشتوية كالعدس والفول والقمح والترمس .. أما بالنسبة لسلفة جنى القطن .. فهذه السلفة كانت حتى السنة الماضية ثلاثة جنيهات رفعت الى ستة جنيهات .. والهدف من التخفيض هو أن يجد الفلاح فى النهاية مبلغ كبير من ثمن المحصول .. ثم انه حتى الآن لا زال الفلاح يجمع القطن هو وأولاده لانه لا توجد مدارس فى هذا الوقت حيث أنه موسم الاجازات الصيفية .

السيد الدكتور النبوى المهندس : كما قال السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى أن جزءا من السلفة يستخدمها الفلاح فى معيشته .. لقد كان التاجر يعطى الفلاح جزءا من ثمن المحصول مقدما حتى يأكل به .. وفى الحقيقة ان سلفة الجنى ليست سلفة بمعنى السلفة هى جزء من الثمن تعطى للزارع مقدما لانه فى حاجة اليه .. وأنا أوافق السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى فى أن الفلاح يجمع القطن هو وأولاده .. ولكن يمكن أن يدرس هذا الموضوع فى الاتحاد القومى فى المحافظات .

السيد / شفيق الخشن : ان متوسط حيازة القطن لا تزيد عن فدان فى المتوسط وأن عدد الذين يقومون بالتأجير قليل جدا .. والناحية الاخرى أنه يوم أن يسلم القطن يصرف ثمنه فورا فى ظرف أسبوع .

السيد / حسين الشافعى : فى الحقيقة ان عمليات السلفيات مرتبطة بفكرة أساسيه هى ضمان المحصول .. وكانت السلفيات قبل هذا بضمان الملكيه .. وقد أدى هذا الى التشكيك فى تحصيل هذه السلفيات .. ثم انه كان الذى لا يقوم بالسداد .. يحرم نهائيا من السلف العينية والنقديه .. وأرى أن يضاف هذا الى ما اقترحه الاخ عبد المحسن أبو النور لان العملية قد اتسعت بشكل كبير .. ثم اننا نعطى هذه السلفه لزراعة المحصول والمفروض أن يسدد .. ونحن لا نريد أن نرهق المزارع بالديون مما يضعه فى موضع صعب وتجعل عملية التحصيل عملية متعبة .

أما بخصوص موضوع الكتان ٠٠ فانا لا أعرف أسعاره ٠٠ ولكن رأينا بالنسبة للمصانع المعتمدة على الكتان أنها لم تقم بتنفيذ برنامجها لعدم توفير الكتان ٠

السيد / الرئيس : لقد خفضت ٧ مليون جنيه من كم ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : من ٢٧ مليون جنيه ٠٠ كما أن السلف العينيه سوف تعطى بالكامل ٠

السيد / الرئيس : ان العمليه كلها ٨٧ مليون جنيه خفض منها ٧ مليون جنيه ٠٠ وقد توسعنا فى عملية الائتمان ٠٠ وهى التى وضعتنا فى حالة الاختناقات الموجوده نتيجة هذا التضخم ٠٠ وأمامنا أمران :

اما أن نقبل الاختناقات الموجوده أو نلم أنفسنا حتى نسير فى حدودنا مهما كانت القرارات صعبه ٠٠ واننى أعتقد أنه من الافضل أن نلم أنفسنا فى جميع القطاعات ٠٠ واذا لم نلم أنفسنا فسوف ندخل فى مشاكل أكثر من المشاكل الموجوده حاليا ٠

ثم ان العملية لا تدخل الاتحاد الاشتراكى لان أى واحد لا يقبل هذا الكلام ٠٠٠ لان الفلاح يحتاج الى نقود قد يأكل منها ٠٠ وأعتقد أنه كى يحمن الفلاح وضعه عليه أن يضغط على نفسه هذا العام ٠

وبخصوص سلفة الجنى والعمليات الاخرى ٠٠ فالتخفيض ٧ مليون جنيه من ٨٧ مليون جنيه وهى تمثل نسبة قليله جدا ٠٠ ثم ان الزارع يعمل بنفسه وبأولاده ٠٠ ثم بالنسبة لمحادثاتنا مع صندوق النقد الدولى ٠٠ فهو حدد لنا مبلغ معين للائتمان ٠٠ فهل وصلنا اليه ؟

السيد / حسن عباس زكى : هذا هو هدفنا ولكن لم نصل اليه ٠

السيد / الرئيـــس : نحن لم نصل الى هذا المبلغ ٠٠ وليس أمامنا غير أن نتخذ هذه القرارات وكان الواحد لا يرضى عنها ٠٠ لكن الصورة التى عليها تحتم هذا ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : ثم ان السلف النقدية ليس لها تأثير على الانتاج ٠

السيد / الرئيس : وقبل عام ١٩٦١ كان الذى لا يسدد لا يأخذ ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : تبلغ المتأخرات حتى الآن ٣٢ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــس : بالرغم من أنى أقول أن الفلاحين يشكون ٠٠ لكن الواحد منهم يكون معه ١٠٠ جنيه وتطلب منه خمسة جنيهات ٠٠ فيقسم ثلاث بالله العظيم أنه ليس معه شيئـــا ٠ (ضحـــك)

السيد / عبد المحسن أبو النور : بخصوص تقدير محصول القطن ٠٠ فكان التقدير الاولـــى ٨ر٤٠٢ر٧٣٠ قنطار زهر يصل الى ٩ر٢٣٥ر٧١٥ قنطار محلوج ٠٠ والذى وصل المحالـج حتى الاسبوع الماضى ٨ر٢٠٥ر٠٠٠ قنطار زهر ٠

السيد / الرئيـــس : كم النقص بالنسبة للسنة الماضية ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : مليون قنطار بالنسبة للتقدير ٠٠ ولكن بالنسبة للذى دخل المحالج ١ر٢٠٠ر٠٠٠ قنطار مع العلم أن المساحة قد نقصت بمقدار ٤٥ الف فـــدان ٠٠ ثم اننا نقوم بدراسة بخصوص الاستفادة من الاصناف الجديدة ٠

السيد / رئيس الوزراء : هل توجد أية ملاحظات بالنسبة للاعلان عن المحصول ؟

السيد / الرئيس : لا مانع من الاعلان ٠٠ وبخصوص موضوع أسعار الذره ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : لقد رأينا فى اجتماع السادة المحافظون أن يسلم لبنك التسليف أية كميات فائضه ٠٠ كما تكلمت معهم بخصوص موضوع عدم نقل الذره خارج المحافظات حيث قد اتخذ بعض الزملاء قرارا بهذا حتى لا يأخذه التجار ٠٠ وقد أدى هذا الى ارتفاع أسعار الذره الى ٥ر٥ جنيه للأردب فى المحافظات الشماليه التى تزرع الارز ٠٠٠٠٠ وبالنسبة للمحافظات الجنوبيه التى تزرع الذرة العويجه مثل محافظة أسيوط ٠٠ فقد وصل سعر الاردب الى ٥ر٤ جنيه ٠٠ وطالما نحن نترك الذرة تتحرك ما بين المحافظات وبعضها فسوف يقل ثمنها ٠

السيد / رئيس الوزراء : يجب ألا توضع قيود على نقل الذره ٠

والموضوع الآخر ٠٠ كانت تعتبر الفترة الماضية فترة دراسة للميزانية النقديه ٠٠ وتوجد تنظيمات يجب أن تتم بمنتهى السرعة خصوصا فى القطاع العام وهى عملية الترشيحات وتثبيت الناس فى محالهم ٠٠ ثم الدراسة التى تمت بالنسبة للمشاكل المختلفه وهى الثلاث لجان التى شكلت لهذا الغرض ٠٠ فقد وصلت الى نتائج وسوف تعرض فى الاسبوع القادم على مجلس الوزراء لاتخاذ قرارات بشأنها ٠

أى أننا نريد أن نتحرك بسرعة لزيادة الانتاجية وتعبئة القوى العامله لزيادة الكفاءة الانتاجية ٠٠ وان شاء الله فى خلال ١٥ يوما سوف ننتهى من هذه المسائل ٠٠ وأرجو أن نعمل مؤتمرا للقطاع العام فى منتصف شهر رمضان ٠

السيد / الرئيس : قبل أن ننهى الجلسة ٠٠ بالنسبة لبيان الوزارة ٠٠ فقد كان صداه طيبا وهو يحتاج الى متابعه ويكون البيان عبارة عن رؤوس موضوعات توضع لها خطة للتطبيق ٠٠ وهذا ما ينتظره الناس ٠٠ وانى كنت أتصور أن البيان سوف يتغلب عليه طابع ألا نعطى ٠٠

ولكن لوحظ أنه قد لقى قبـــولا ٠

وبعد هذا سوف يحدث سكوت ٠٠ وهذا لا نريده ٠٠ وحتى نحرك الناس ٠٠ يجب أن نتحرك نحن ٠٠ فاذا لم نتحرك فالناس لا يتحركون ٠

أعتقد أننا سوف نناقش موضوع الصناعة ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : سوف نناقش الموضوعات العاجله بالنسبة للصناعة ٠٠ وتوجـــد مشروعات تقدم فيها العمل بسرعة وهى ذات الاسبقية الاولى ٠٠ وتوجد مشروعات ســـــوف تسير حسب برنامج وهى الاسبقية الثانيه ٠٠ وسوف ننتهى من عملية القطاع العام وعمليـــة الترشيحات ٠

السيد / الرئيـــس : اننى أتكلم عن مجلس الوزراء القادم ٠

السيد / رئيس الوزراء : سوف تعرض الموضوعات الخاصة بالقطاع العام ٠

السيد / حسن عباس زكـى : يوجد تساؤل فى مجلس الامة عن تقديم الخطة من عدمها ٠

السيد / الرئيـــس : لقد وعدنا بهذا ٠

السيد الدكتور لبيب شقير : نحن ندرس خطة الثلاث سنوات ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : بعد عيد الفطر المبارك سوف نعرض اطار الثلاث سنوات ٠

السيد / الرئيـــس : ستكون الجلسة القادمه بعد أسبوعين أو ثلاث أسابيع ٠

وأشكركم ٠٠ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة مســـاء ٥)